الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/34/38(Part III)*
7 June 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الرابعة والثلاثون

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة عشرة

الفصل الرابع

تحليلات للبرامج في مختلف المنظمات

* هذه نسخة مؤقتة مطبوعة بالاستنسل للجزء الثالث من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة عشرة . وسيصدر التقرير الكامل مطبوعا بوصفه " الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ " (A/34/38) ، وذلك عقب الدورة التاسعة عشرة المستأنفة ، المقرر أن تعقدها اللجنة في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

الفصل الرابع

تحليلات للبرامج في مختلف المنظمات

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول الأعمال ، المعنون " تحليلات للبرامج في مختلف المنظمات " ، وذلك في جلساتها من ٥٨٠ الى ٥٨٥ و ٥٩٨ ، المعقودة في الفترة من ١٥ الى ١٧ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٩ .

٢ - وكانت اللجنة قد قررت في دورتها الثامنة عشرة أن تجرى في دورتها التاسعة عشرة تحليلات لبرامج الطاقة في مختلف المنظمات وأن تستأنف تحليلاتها لنظم المعلومات في مختلف المنظمات بمنظومة مؤسسات الأمم المتحدة (١) .

٣ - وقد أيدت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٣/١١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، توصية اللجنة بأن يشترك المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في اعداد تحليلات برامج لكل المنظمات ، وأن تعد بترجيه منه الجوانب التي تترتب عليها آثار متعلقة بالسياسة (٢) .

٤ - وقامت الجمعية العامة ،في قرارها ٣٣/١٤٢ باء المعنون " تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية " ، باحالة تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن التنسيق الادارى للتجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات(A/33/304) الى لجنة البرنامج والتنسيق ، واضعة في اعتبارها قرار لجنة البرنامج والتنسيق أن تجرى دراسة متعمقة في دورتها التاسعة عشرة لمسألة نظم المعلومات في الأمم المتحدة (٣) .

---

(١) " الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/33/38) ، الفصل الاول ، الفقرة ٥ . وللاطلاع على التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة بشأن نظم المعلومات داخل منظومة الامم المتحدة ، انظر الفقرات من ٢٩ الى ٤١ من تقرير اللجنة . ويرد في الفقرات من ٢٣٨ الى ٢٥٦ من ذلك التقرير موجز لمناقشات اللجنة بشأن الموضوع . وفي تلك الدورة قررت اللجنة أن تواصل ، في دورتها التاسعة عشرة ، اجراء تحليلات لنظم المعلومات في مختلف المنظمات داخل منظومة الامم المتحدة ، خاصة في ضوء تقريرى وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٨ .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/33/38) ، الفقرة ٤١ .

٥ - وللنظر في هذا البند ، كانت أمام اللجنة الوثائق التالية :

(أ) التنسيق الاداري للتجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات : تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/33/304) ؛

(ب) تقرير عن المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ، أعدته وحدة التفتيش المشتركة (A/34/153) ؛

(ج) تحليل برامج الطاقة في مختلف المدخلات بمنظومة الامم المتحدة : تقرير الامين العام (E/AC.51/99 و Corr.1) (٤) ؛

(د) تنسيق نظم المعلومات داخل منظومة الامم المتحدة : تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/AC.51/102)(٥) ؛

(هـ) معلومات تكميلية عن تكاليف نظم المعلومات : مذكرة من الأمانة العامة (E/AC.51/ XIX/CRP.3) .

ألف - نظم المعلومات في منظومة مؤسسات الامم المتحدة

٦ - ركزت اللجنة مناقشتها على المواضيع الرئيسية التالية : دور واختصاصات المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ، بما في ذلك تعيين الحاجات من المعلومات ، وتنسيق نظم المعلومات والتوفيق بينها ، وتقدير تكاليف أنشطة نظم المعلومات ؛ ومسألة تعزيز اختصاصات المجلس ؛ وعضوية المجلس والاشتراك فيه ؛ وبرنامج عمل لمجلس ، والسجل المشترك للأنشطة الانمائية .

٧ - وقد اشترك ممثلو الأجهزة والمنظمات والهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة اشتراكا نشطا في النظر في هذا البند . كما اشترك الأمين التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة في الجلسات المعنية بهذا الموضوع وذلك بناء على دعوة وجهتها اليه اللجنة .

---

(٤) قامت الأمانة العامة رسميا بسحب اضافة ذلك التقرير حيث انه لم يتسن اصدار تلك الوثيقة الا بالانكليزية لدى شروع اللجنة في النظر في هذا البند .

(٥) يتضمن تقرير لجنة التنسيق الادارية أيضا تعليقات اللجنة على تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/34/153) .

١ - دور المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات

٨ - اتفقت اللجنة مع وحدة التفتيش المشتركة على انه ينبغي أن يوكل الى المجلس القيام ، بتوجيه من لجنة التنسيق الادارية ، بتعيين الحاجات المشتركة من المعلومات فيما بين أعضاء منظومة الامم المتحدة والهيئات الدولية الحكومية المعنية . كما ينبغي أن يقوم بدور أنشط في المبادرة الى اتخاذ تدابير تكفل التطوير المنسّق لنظم وخدمات المعلومات لدى الأجهزة والمنظمات والهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة كيما يتم تلافي ازدواج الجهد بلا داع ، والتشجيع على عرض معلومات موحدة على نطاق المنظومة ، وابقاء التكاليف عند أدنى حد .

٩ - ورأت اللجنة ان رد فعل لجنة التنسيق الادارية ، كما يتضح في تقريرها (E/AC.51/102) ، ازاء توصيات وحدة التفتيش المشتركة كان سلبيا الى حد مفرط . وذكر عدد من الوفود أن رد فعل لجنة التنسيق الادارية يثير شكوكا حول رغبة الوكالات في التعاون من أجل جعل نظم معلوماتها متوافقة . بيد أن مساعد الامين العام لتخطيط وتنسيق البرامج وممثلي الوكالات المتخصصة أعربوا عن رغبة لجنة التنسيق الادارية في التعاون من أجل تنسيق نظم المعلومات ذات الأهمية المشتركة بين المنظمات وذلك رغم المصاعب التقنية التي صادفوها .

٢ - تعيين الحاجات من المعلومات

١٠ - سلّمت اللجنة بأهمية تعيين الحاجات من المعلومات ، لدى كل من الهيئات الدولية الحكومية ومؤسسات منظومة الامم المتحدة . ولاحظت انه في اطار جهاز لجنة التنسيق الادارية ، بعد اعادة تشكيله ، ستتمثل مهمة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية في تحديد احتياجات كل المنظمات من المعلومات . ولن يسدى المجلس مشورته الى اللجنتين الاستشاريتين الا بشأن ما اذا كان ما عيّنتاه من احتياجات لدى مختلف المنظمات يستلزم بذل جهود من قبل نظم معلومات ، وكيفية ذلك . وحثّت اللجنة على تعزيز التمثيل في المجلس وذلك لتمكينه من القيام بدور أنشط من الدور الذى قام به حتى الآن .

١١ - واقترح عدد من الوفود أن تقوم كافة مؤسسات المنظومة بتقديم اقتراحات من أجل تطوير نظمها للمعلومات الى المجلس من أجل تعيين الآثار المترتبة على ذلك على نطاق المنظومة واقتراح التوفيق بينها عند الاقتضاء . بيد أنه تم الاعراب عن رأى مؤداه أن هذا سيغرّق المجلس في فيض من الاقتراحات وانه قد لا يلزم ان تقدم الى المجلس سوى الاقتراحات التي تترتب عليها آثار تنسيقية . وتساءلت بعض الوفود عما اذا كان المجلس سيتمكن ، بتشكيله الحالي ، من أداء هذه المهمة بفعالية . وأعلن أحد الوفود انه يحتفظ بموقفه بشأن تلك المسألة .

١٢ - ولاحظت اللجنة أن لجنة التنسيق الادارية قد اقترحت ، من أجل توضيح الاحتياجات الدولية الحكومية من معلومات مختلف المنظمات ، النظر في انشاء آلية لربط الخبرة الفنية لدى

الحكومات والأمانة العامة . وأبلغت اللجنة أن اقتراح لجنة التنسيق الادارية يتمثل في انه ينبغي اجراء مشاورات مخصصة الغرض بين خبراء دوليين حكوميين وخبراء المنظمات وذلك في محاولة لتوضيح الاحتياجات المحددة لدى الهيئات الدولية الحكومية ولمناقشة طرائق ووسائل تلبية هذه الاحتياجات دون تكبّد تكاليف مغالى فيها .

١٣ - ورأت اللجنة أن الاقتراح المقدم من لجنة التنسيق الادارية يستحق المزيد من الدراسة وذكرت انه يمكن مناقشته في الاجتماعات المشتركة القادمة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية ، التي ستعقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٧٩ .

٣ - تنسيق نظم المعلومات والتوفيق بينها

١٤ - كررت اللجنة الاعراب عن الحاجة الى تنسيق نظم المعلومات والتوفيق بينها . ولاحظت اللجنة أن التقدم المحرز في هذا الشأن محدود الى حد بالغ ، واتفقت على أن المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات لم يكن فعّالا بدرجة كافية فيما مضى في الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد .

١٥ - ورأت اللجنة انه ينبغي للمنظمات أن تجرى مشاورات مسبقة مع المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات بشأن خططها الرامية الى استحداث كافة النظم ذات الأهمية المشتركة بين المنظمات . وبالاضافة الى هذا ينبغي للمنظمات أن تحيل الى المجلس النظم التي يمكن أن تستخدمها منظمات أخرى لأغراض مماثلة أو التي ستكون ذات أهمية لمنظمات أخرى ، وذلك على أساس منتظم للتعليق عليها وابداء المشورة . وينبغي في كافة الحالات أن يسبق استحداث نظم معلومات جديدة اجراء دراسات جدوى واستشارة المجلس بشأنها . واعترضت اللجنة على قول لجنة التنسيق الادارية انه ليس من الممكن ان يقوم المجلس بتجميع تفاصيل مواصفات النظم الجديدة أو دراسات الجدوى أو خطط اجراء تعديلات وتنقيحات في النظم من المنظمات وأن المجلس ، في اطار موارده الحالية ، ليس في وضع يتيح له ابداء المشورة بشأن التطوير التقني للنظم .

١٦ - ولاحظت اللجنة ان هناك خلافا بين وحدة التفتيش المشتركة ولجنة التنسيق الادارية بشأن مسألة ما اذا كان للمجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات سلطة المبادرة ، تحت الاشراف العام للجنة التنسيق الادارية ، باتخاذ تدابير تنسيقية . ورئي بصفة عامة انه ينبغي أن يكون للمجلس هذا الحق ، رغم أن بعض أعضاء اللجنة أعربوا عن الشك فيما اذا كان من الممكن التوفيق بين نظم المعلومات القائمة . وقد ارتأوا ضرورة التركيز بدلا من ذلك على التوفيق بين نظم المعلومات المقبلة لدى استحداثها . وتم التسليم بأن توفير مجموعات العناصر الأساسية للتوفيق عنصر هام من عناصر عمل المجلس .

١٧ - وأبلغت اللجنة أن البرنامج المشترك بين المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية قد أنشئ من أجل تبادل المعلومات في المجال الادارى وان برنامجا مشتركا بين المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ونظام المعلومات العالمي للعلم والتكنولوجيا سيعنى ببعض نواحي التنسيق الفني للنظم .

٤ - تكاليف نظم المعلومات

١٨ - أعربت اللجنة عن الأسف لعدم تقديم معلومات كافية اليها بعد بشأن تكاليف أنشطة نظم المعلومات لدى المنظمات وذلك رغم طلبها مرارا وتكرارا . ووفقا لطلب وجّهته اللجنة في دورتها الثامنة عشرة ، كان معروضا عليها مذكرة من الأمانة العامة (E/AC.51/XIX/CRP.3) ، تتضمن معلومات عن تكاليف نظم المعلومات . بيد انه نظرا لعدم وجود نظام موّحد لتقدير التكاليف ، لم يتم اعداد تلك الورقة على أساس معايير مشتركة .

١٩ - ولاحظت اللجنة أن وحدة التفتيش المشتركة حاولت جمع معلومات عن التكاليف التي تتكبدها المنظمات من جراء استحداث وتشغيل نظم معلوماتها الحالية ، الا انه قد ثبتت استحالة الاضطلاع بهذه المهمة وذلك لعدم التعاون الكامل من جانب بعض المنظمات ، من ناحية ، ولعدم وضع معايير مشتركة لتقدير تكاليف نظم المعلومات ، من ناحية أخرى ، ولم تتمكن بعض المنظمات من تقديم أرقام تقريبية حتى ، في حين تسنّى للبعض الآخر تقديم تكاليف مقدّرة لشطر فقط من أعمالها .

٢٠ - وبناء على ذلك ترى اللجنة انه ينبغي للمجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات أن يولي أولوية لوضع نظام موّحد لتقدير تكاليف نظم المعلومات . ولاحظت مع الارتياح أن وضع معايير ومبادئ توجيهية لتقدير تكاليف نظم المعلومات سيكون أحد أهداف الخطة المتوسطة الأجل للمجلس . وأعربت عن تأييدها الشديد لتوصية وحدة التفتيش المشتركة بضرورة ايلاء مزيد من الاهتمام لاعداد تقديرات تكاليف نظم المعلومات . وينبغي في المستقبل ايراد ذكر كل من تكاليف المجلس وتكاليف المنظمات المشتركة في أي مشروع وذلك لدى حساب كلفة الاشتراك في أي برنامج رئيسي لاستحداث نظم المعلومات .

٥ - مسألة تعزيز اختصاصات المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات

٢١ - لاحظت اللجنة أن لجنة التنسيق الادارية قد قررت عدم تغيير اختصاصات المجلس في الوقت الحالي ، الا أنها قامت باعادة توجيه المجلس في سبيل زيادة دعم البرامج الاقتصادية والاجتماعية .

٢٢ - وفي حين توافق اللجنة على هذا التوجيه الجديد ، فهي تعرب عن الأسف لعدم مضي لجنة التنسيق الادارية الى أبعد من ذلك في تعزيز اختصاصات المجلس ، وفقا لتوصية وحدة التفتيش المشتركة . وقد استرعي الانتباه الى الفارق بين توصية وحدة التفتيش المشتركة بشأن الدور المتعلق بالسياسة التي سيقوم به المجلس ورأى لجنة التنسيق الادارية القائل بضرورة اضطلاعه بوظيفة استشارية تقنية . وأبلغت اللجنة أن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية التي تم تشكيلها حديثا ستوفّر حلقة الوصل فيما يتعلق بالسياسة في هذا الشأن .

٢٣ - ولاحظت اللجنة أن لجنة التنسيق الادارية تعتزم صياغة قراراتها المتصلة بوظائف المجلس في الوقت المناسب وذلك عن طريق تنقيح اختصاصاته ، وحثّت لجنة التنسيق الادارية على أن تضع في الاعتبار في ذلك الحين توصيات وحدة التفتيش المشتركة .

٢٤ - ولم تؤيد اللجنة توصية وحدة التفتيش المشتركة بأن يكون للمجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ميزانية مخصصة الغرض ، بالاضافة الى ميزانيته العادية ،تموّل من التبرعات . وأعربت عن اتفاقها مع لجنة التنسيق الادارية على انه سيلزم لمجالس الادارة المنفردة أن تدرس ترتيبات الميزانية المناسبة لدعم الاحتياجات المشتركة بين المنظمات .

٦ - العضوية والاشتراك في المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات

٢٥ - أكدت اللجنة من جديد الرأى الذى أعربت عنه في دورتها الثامنة عشرة والقائل بأنه من الجوهرى ان يمثل المجلس تماما كافة مؤسسات المنظومة ان كان له أن يضطلع بدوره بفعالية . وأعربت عن الأسف لأن العديد من المنظمات لم تصبح بعد أعضاء في المجلس رغم التوصية التي وضعتها في دورتها الثامنة عشرة . وبناء على ذلك كررت اللجنة توصيتها بأن يصبح كافة أعضاء لجنة التنسيق الادارية أعضاء في المجلس . كما كررت الاعراب عن الأهمية التي تعلقها على اشتراك كافة المنظمات اشتراكا نشطا في المجلس وذلك عن طريق تقديم المنظمات التزامات بدعم أنشطة المجلس .

٢٦ - وفيما يتعلق بمستوى التمثيل في المجلس ، اتفقت اللجنة مع وحدة التفتيش المشتركة على ضرورة ان يكون ذلك على مستوى موظف متقدم معني بالبرنامج وتقرير السياسة وتساءلت عن السبب في أن لجنة التنسيق الادارية لم تر ضرورة اتخاذ قرار محدد بشأن هذه المسألة .

٧ - برنامج عمل المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات

٢٧ - اتفق معظم أعضاء اللجنة مع وحدة التفتيش المشتركة على انه بالرغم من أن برنامج العمل لعام ١٩٧٨ كان متواضعا الا انه قد تم انجاز أعمال نافعة . ورأت اللجنة ان ثمة تركيزا أكثر من اللازم في برنامج عمل المجلس الجديد المقترح في تقرير لجنة التنسيق الادارية على اعداد مبادئ توجيهية وأدلة الخ . وليس ثمة ما يكفي من التركيز على استحداث وتنفيذ نظم معلومات منسّقة . ولاحظت كذلك أن برنامج العمل لا يقضي بأن يقوم المجلس بدراسة الاقتراحات المتعلقة بنظم المعلومات الجديدة .

٨ - السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة

٢٨ - أعربت اللجنة عن القلق الشديد لأن النجاح لم يحالف محاولة تنفيذ المرحلة الاولى من

السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة في ١٤ منظمة عام ١٩٧٨. وأشار اللجنة الى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أورد بوضوح ، في قراره ١٨٨٩ (د - ٥٧) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، اختصاصات المرحلة الاولى من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة . وطرحت أسئلة عن السبب في انه لم يتسنّ الا لعدد قليل جدا من المنظمات الاشتراك في مشروع المرحلة الأولى من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة أو تقديم تفاصيل التكاليف المتكبدة لدى الاشتراك في اعداد مدخلات المرحلة الثانية للسجل المشترك بين المنظمات وبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة وتقديم هذه المدخلات .

٢٩ - ولاحظت اللجنة أن كلفة المرحلة الأولى من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة ستبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار ؛ بيد انه طرحت أسئلة عن أساس تقدير التكاليف تقديرا عاما من جانب المجلس ، مما يبين ان تنفيذ المرحلة الثانية من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الأمم المتحدة سيتكلف حوالي ١٠ مليون دولار .

٣٠ - وأشار ممثلو العديد من المنظمات الى ما تنطوى عليه تلبية المطالب المتصلة بالسجل المشترك من مصاعب بالنسبة لمنظماتهم وذلك في ضوء ما لديها من التزامات أخرى وعبء العمل الذى تقتضيه مجالس ادارتها .

٣١ - وأوصت اللجنة لجنة التنسيق الادارية بأن تتخذ دون تأخير ترتيبات لتنفيذ المرحلة الاولى من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

٣٢ - وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة ، طرحت اللجنة أسئلة بشأن التأخيرات الشديدة جدا التي حدثت في تنفيذ تلك المرحلة ، رغم انها قد وصفت في البداية بأنها عملية محدودة تماما .

٣٣ - كما رأت انه قد تم تقديم معلومات غير كافية اليها بشأن ما تم انجازه من تقدّم . ولاحظت اللجنة ان وحدة التفتيش المشتركة قد أوصت باجراء دراسة تجريبية لمعلومات المرحلة الثانية من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة المتعلقة بأقل البلدان نموا . وناقشت اللجنة هذا الاقتراح باسهاب الى حد ما وتسائلت عن السبب في عدم رد لجنة التنسيق الادارية عليه بصورة نهائية . وطلبت اللجنة اعداد ورقة ، كي تنظر فيها في دورتها العشرين لعام ١٩٨٠ ، تحدد الاحتياجات من المدخلات للمرحلة الثانية من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الأمم المتحدة وتصف نوع المخرج الذى يمكن الحصول عليه وتحدد اطارا زمنيا لافتتاح هذه المرحلة .

٣٤ - كما حثّت اللجنة على القيام بمحاولة أخرى من أجل الحصول من المنظمات على بيان بتكاليفها المقدرة لتنفيذ المرحلة الثانية من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة في اطار بدائل شتى ، وكذلك الحصول على آرائها بشأن فائدة هذه المرحلة لاغراضها

البرنامجية والتخطيطية ولمعلومات مجالس ادارتها المنفردة . وفي هذا الصدد ، ذكر ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ان البرنامج يقوم في الوقت الراهن بتوحيد ذاكرته المؤسسية فيما يتعلق بأنشطته هو وذلك عن طريق برنامج تحسين نظم المعلومات . ويجرى تصميم هذا النظام بحيث يمكنه أيضا توفير المعلومات المطلوبة للمرحلتين الاولى والثانية من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة . ويرى برنامج الامم المتحدة الانمائي انه يمكنه ، بما اكتسبه من خبرة في هذا العمل ، أن يقدم اسهاما مفيدا في المرحلة الثانية من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الأمم المتحدة بوصفه منظمة رائدة تعمل بالتعاون مع المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ، رهنا بالاستعراض الذى سيجريه مجلس الادارة لدى نظره في برنامج تحسين نظم المعلومات في دورته القادمة .

باء - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - تنسيق نظم المعلومات داخل منظومة الامم المتحدة

٣٥ - أعربت اللجنة عن قلقها الشديد لأن شتى نظم المعلومات الادارية والفنية داخل منظومة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ليست منسّقة عموما بقدر ما تكون غير متوافقة . ولضمان عدم اتسام جميع نظم المعلومات هذه بالازدواجية ، وسهولة حصول جميع الهيئات المعنية على البيانات ذات الأهمية المشتركة ، حثّت اللجنة لجنة التنسيق الادارية على أن تعمد بصفة خاصة ، عن طريق المجلس ، الى تنسيق تطوير نظم المعلومات واحداث قدر أكبر من التوافق بين هذه النظم . وينبغي اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

٣٦ - واتفقت اللجنة على ضرورة أن يقوم المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات بتعيين الحاجات وصياغة اقتراحات من أجل تنسيق كل من نظم المعلومات الادارية والفنية .

٣٧ - واتفقت اللجنة كذلك على ضرورة احالة الاقتراحات المتعلقة بانشاء نظم معلومات جديدة واجراء تعديلات رئيسية على النظم القائمة ، دون استثناء ، الى المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ، للعلم . وحيثما تكون هذه الاقتراحات ذات أهمية بالنسبة لأكثر من منظمة واحدة ، ينبغي أن يعلّق المجلس عليها ويسدى المشورة بشأنها . وحثّت اللجنة على ان تعكس اختصاصات المجلس هذه التوصية .

٣٨ - وأيدت اللجنة بشدة توصية وحدة التفتيش المشتركة بأن تكون كافة المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الادارية أعضاء في المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات .

٣٩ - ورأت اللجنة انه من الأهمية ان يكفل مستوى تمثيل المجلس معالجة المسائل بكفاءة على كل من صعيد السياسة والصعيد التقني .

٤٠ - ومن أجل تيسير مهمة التنسيق ، أكدت اللجنة انه يجب بذل جهود متواصلة من أجل

صياغة المجموعات الأساسية من المصطلحات العامة والتصنيفات وعناصر النظم والحصول على قبول منظومة الامم المتحدة لها . ولوحظ في هذا الشأن ان المجلس قد أحرز بالفعل تقدما مفيدا .

٤١ - وحثّت اللجنة على اجراء تحليلات دقيقة جدا لجدوى التكاليف ونسبة الفوائد الى التكاليف لأى مشروع لنظم معلومات مقترحة . وينبغي ايراد ذكر كل من تكاليف المجلس والتكاليف التي تتكبدها المنظمات التي تشترك في أى مشروع منسّق وذلك لدى تقدير كلفة الاشتراك في استحداث أى نظام رئيسي . وينبغي أن يكون استحداث أساليب موحّدة لتقدير كلفة نظم المعلومات عملا ذا أولوية لدى المجلس .

٤٢ - وحثّت اللجنة على بذل جهود لكفالة توافق معدات تجهيز البيانات وبرامجها .

٤٣ - وأعربت اللجنة عن استيائها من التأخير في تنفيذ المرحلة الاولى من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة . وأوصت باستكمال تنفيذه بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠ وتقديم تقرير عن ذلك كي تنظر فيه الاجتماعات المشتركة التي ستعقد بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية في تلك السنة .

٤٤ - وكان من رأى اللجنة انه لا ينبغي اتخاذ أى قرار بشأن تنفيذ المرحلة الثانية من السجل المشترك بين المنظمات لبرامج ومشاريع منظومة الامم المتحدة الى ان تتمكن لجنة التنسيق الادارية، عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية، من التعليق على الاقتراحات الواردة في الفقرة ٦٥ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/34/153). وينبغي أن تقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين وثيقة مشروع منقّح توضح مدخلات المعلومات ومخرجاتها وتكاليفها والموارد اللازمة من وكالات الامم المتحدة واشتراكها وتنظيم المشروع والجدول الزمني للتنفيذ .

ثانيا - برامج الطاقة

٤٥ - نظرت اللجنة في البند المعني بتحليل برامج الطاقة لكل المنظمات في منظومة الامم المتحدة وذلك في جلستها ٩٨٥ المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٩ . وكان معروضا عليها تقرير الامين العام (E/AC.51/99)، وقد قامت الأمانة العامة رسميا بسحب اضافة ذلك التقرير ، حيث انه لم يتسنّ إصدار تلك الوثيقة الا بالانكليزية لدى نظر اللجنة في البند .

٤٦ - وأشار ممثل الأمانة العامة ، لدى تقديمه التقرير ، الى انه تم بذل كل جهد ، في غضون الوقت المتاح لاعداده ، من أجل اتباع المبادئ التوجيهية التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة ، والتي يرد تلخيص لها في الفقرة ٢ من التقرير . ووفقا لما أبدته اللجنة من رغبات ، فقد اتبع التقرير ذات الشكل الأساسي الذى استخدم في تقرير مماثل عن الموارد المائية أعده مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه عام ١٩٧٧ (E/CONF.70/CRP.4 و Add.1-2) .

٤٧ - وشرح كذلك الأسلوب المنهجي الذى اتبع في التقرير وقيوده ، خاصة فيما يتعلق بالحاجة الى اجراء المزيد من التحليل المتعمق لبعض الثغرات والتداخلات الهادية . ورغم انه يتسنى في بعض الحالات اجراء تحقيقات متابعة ، الا انه لم يتسنّ القيام بذلك في جميع الحالات ؛ وهكذا لم يتسنّ التوصل سوى الى بضع استنتاجات أكيدة في الوقت الحالي . وبيّن كذلك انه مما لا شك فيه ، في مجال مصادر الطاقة الجديدة والقابلة للتجديد ، ان الأعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والقابلة للتجديد وكذلك أعمال المؤتمر نفسه ستوفر اطارا عمليا لزيادة التنسيق . ومن الناحية المثالية ، من شأن اجراء تحليل لمختلف المنظمات ان يوفر وسيلة لتقييم أنشطة المنظومة بالنسبة لحاجات الدول الأعضاء ؛ ولكن نظرا لعدم وجود أى بيان بهذه الحاجات يمتد به ، لا يمكن للتقرير الحالي أن يناقش البرامج من هذا المنظور .

٤٨ - وأعربت عدة وفود ، في مناقشة عامة أولية للتقرير ، عن رأى مفاده أن التقرير يشكل جردا جيدا جدا لأنشطة المنظومة في ميدان الطاقة ، لم يكن متاحا من قبل ، الا انه لا يقدم ما كانت هذه الوفود تنتظره من تحليل متعمّق . بيد انهم اتفقوا على انه يشكل خطوة أولى نافعة من أجل اجراء تحليل متعمّق آخر . وذكرت بعض الوفود انه يمكن اجراء هذا التحليل في غضون العامين القادمين أو الأعوام الثلاثة القادمة .

٤٩ - ورأت بعض الوفود انه يمكن اجراء تحليل لاحق في مجال الموارد التقليدية ، وذلك حيث انه مما لا شك فيه أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر ستشمل التنسيق في ميدان مصادر الطاقة الجديدة والقابلة للتجديد . ورأى آخرون أن التمييز بين المصادر التقليدية والمصادر الجديدة والقابلة للتجديد تمييز مصطنع وانه سيكون من الضرورى ، نظرا لأهمية هذا الموضوع ، اجراء تحليل متعمّق للطاقة ككل .

٥٠ - وأشارت بعض الوفود الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والقابلة للتجديد ، فأكدت أهمية التنسيق الفعّال للمدخلات الفنية . وذكرت في هذا الشأن ان مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ينبغي ان يقوم بدور كامل في التحضير للمؤتمر وذلك بوصفه وحدة رائدة لتلك القطاعات داخل الامم المتحدة .

٥١ - واتفقت اللجنة على انه ينبغي اجراء تحليل متعمّق آخر في وقت لاحق وانه ينبغي لها ان توفر مبادئ توجيهية لهذا الغرض . وأعرب أحد الوفود عن رأى مفاده انه ينبغي اجراء هذا التقييم بالنسبة لقدرة البرامج على تزويد أجهزة تقرير السياسة بما يلزم من أدوات لدراسة المشاكل التي ينطوى عليها الانتقال من خليط من الطاقة يستند الى النفط الى خليط من الطاقة يستند الى مصادر طاقة أكثر دواما وقابلية للتجديد . ورأى ذلك الوفد انه ينبغي لهذا التحليل ان يقيس قدرة البرامج على تكشيف الأنشطة المضطلع بها بشأن جمع وتفسير احصاءات الطاقة الوطنية من أجل تحسين التنبؤات بالامدادات العالمية والنمو الاقتصادى مستقبلا ؛ وعلى تشجيع ورصد بحوث واستحداث تكنولوجيات جديدة ؛ وعلى مساعدة البلدان النامية في كافة نواحي استحداث وتخطيط الطاقة ؛ وعلى جمع ونشر المعلومات بشأن التكنولوجيات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية .

٥٢ - وأشار عدد من الوفود الى انه ليس في امكانهم الاشتراك في المناقشة نظرا لان اضافة التقرير ، التي يرون انها أساسية لاجراء مناقشة شاملة ، ليست متاحة بلغات العمل الرسمية . وبناء على ذلك قررت اللجنة تأجيل اجراء المزيد من المناقشة بشأن هذا البند حتى الدورة المستأنفة التي ستعقدها في ايلول/سبتمبر كي يتمكن جميع أعضائها من الحصول على الوثائق كاملة .

- - - - -